http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1702) السنة السابعة - الثلاثاء (19) كانون الثاني 2010

رفضوا التدخلات الدولية في الشؤون العراقية

جهات سياسية تدعم قرارات هيئة المساءلة والعدالة

بغداد /أحياء الموسوي والوكالات

اعربت جهات سياسية عن دعمها لقرارات هيئة المساءلة والعدالة، فيما طالبت الاخيرة مبعوث الامم المتحدة بالكف عن التدخل في شؤونها.

وقال عضو لجنة المساءلة النيابية رشيد العزاوي «للأسف نرى الكثير من السياسيين يرفضون قرارات هيئة المساءلة والعدالة و لم يطلعوا حتى الان على قانون الهيئة الذي شرعه مجلس النواب عام ٢٠٠٨». وأوضح العزاوي في تصريح لـ(المدى) امس الاثنين إن «الذين ينتقدون عبر وسائل الاعلام اجراءات هيئة المساءلة والعدالة لم يكونوا حريصين على قراءة قانون هيئة المساءلة ولم يحضروا جلسات مناقشة هذا القانون او حتى جلسات التصويت لذا فهم يتحملون مسؤولية بعض الفقرات الواردة في القانون».مضيفاً ان «المشكلة القائمة حاليا هي ليست في الهيئة بل في قانونها وخصوصا الفقرات التي اشارت الى شمول كل الاجهزة الامنية السابقة والتي اطلق عليها القانون اسم الاجهزة «القمعية» بإجراءات اجتثاث البعث ولايحق لهم الترشيح لمجلس النواب وهذا سيمنع شريحة كبيرة من المشاركة في الانتخابات». وتابع عضو لجنة المساءلة والعدالة أن «القانون اشار الى أن اجراءات اجتثاث البعث تشمل كل من كان بدرجة عضو في حزب البعث فما فوق، فتشملهم اجراءات الاجتثاث وهذا سيمنع ايضا شريحة كبيرة من المشاركة في الانتخابات، حيث سيكون للهيئة وفق القانون اطار واسع لرفض عدد كبير من المرشحين».

من جهته اعتبر النائب المستقل وائل عبد اللطيف المطالب الدولية بالغاء قرار الاجتثاث « بأنها غير مقبولة وتدخل بالشؤون الداخلية للعراق « مشيرا الى « ان هذه المطالب لاتفيد احدا بشيء». واضاف عبد اللطيف في تصريحات صحفية «ان الضجة التي اثيرت بشأن هذا الموضوع وخاصة من قبل المستبعدين من المشاركة في الانتخابات لاتخدم احدا»، منوها الى ان «هذه قرارات صادرة من هيئة مستقلة».

وتتهم بعض القوى والشخصيات السياسية ومن خلال تصريحاتها الصحفية هيئة الاجتثاث بأنها مسيسة وتخدم اجندات لقوى سياسية متنفذة. واكد عبد اللطيف «ان الالية التي حصلت بها قرارات الهيئة وخاصة في هذا الوقت غير مقصودة لانها اعلنت بعد استكمال اسماء المرشحين وارسالها الى هيئة الاجتثاث ثم تعيدها الهيئة الى مفوضية الانتخابات لاتخاذ اللازم بهذا الشان».

واعتبر بعض النواب والسياسيين ومن خلال تصريحاتهم الصحفية ان صدور قرارات الهيئة بهذا الوقت هي لابعادهم من المشاركة في الانتخابات المقبلة.

من جانبه أكد النائب في جبهة التوافق رشيد العزاوي أن بعض المرشحين الذين تم شمولهم بقانون هيئة المساءلة والعدالة قاموا بترشيح أنفسهم بناءً على معلومات خاطئة من قبل أحد الفضائيات والتي صرحت بجواز ترشيح كل من لديه عضو فرقة فما دون. وقال العزاوي: يجب على المشمولين باجراءات هيئة المساءلة والعدالة الا يعتبروا هذا الامر هو نهاية المطاف بل هناك خطوات اخرى عليهم اتباعها داعيا اياهم بأن يحثوا ممثليهم في البرلمان القادم لتعديل القانون على عكس ما فعل من يمثلهم في البرلمان الحالي الذين لم يحركوا ساكناً خلال الأربع سنوات الماضية.مضيفاً:» نحن دعونا بعض الشخصيات الذين شملوا بإجراءات الهيئة إلى تعديل القانون قبل أن تطالهم إجراءاته إلا أنهم لم يحركوا ساكناً وعلت أصواتهم فقط عندما بدأ القانون يطيح بهم.

فيما دافع النائب عباس البياتي عن قرارات هيئة المساءلة والعدالة ودعا إلى «احترامها» وعدم التعامل معها بـ»مزاجية سياسية». وأكد البياتي بحسب وكالة (أكي) الايطالية امس الاثنين أن هناك «تسعة شروط حددها الدستور في المرشح لشغل عضوية البرلمان، أما عمل هيئة المساءلة فيقتصر على التحقق من توفر شرطين فقط منها الأول، هل المرشح بعثي من الدرجات العليا، والثاني هل أرتبط بالأجهزة القمعية أم لا؟». وأضاف «كما أن هناك هيئات ومؤسسات أخرى كمفوضية النزاهة ووزارات التربية والداخلية والدفاع تتولى مهام التدقيق في شهادات المرشحين العلمية ومصادر أموالهم وما إذا كانوا مرتبطين بجنح جنائية أم لا». وتابع إن هيئة المساءلة والعدالة «تمارس عملها على ضوء ما جاء في الدستور، وقراراتها ينبغي أن تحترم فمن غير المقبول التشكيك فيها والتعامل معها بمزاجية سياسية، كما من حق المتضرر اللجوء إلى القضاء وإلى المحكمة التمييزية للطعن في هذه القرارات «. وحذر البياتي مما أسماها بـ»سياسة خلط الأوراق» من خلال ربط هذه القرارات بملف المصالحة الوطنية. وأوضح «للأسف هناك منْ يحاول إيجاد نوع من الترابط بين الملفين للإيقاع بالجهود الحكومية المبذولة في إطار المصالحة التي لا تعني بأي حال من الأحوال تمييع قرارات المساءلة».

من جهتها أكدت مديرة الدائرة الإنتخابية حمدية الحسيني في مفوضية الإنتخابات أن «هيئة المساءلة طلبت منا التريث في الإعلان عبر وسائل الإعلام عن قائمة بأسماء ٤٩٩ كياناً مستبعَداً من الترشيح للإنتخابات لحين استكمال هذه القائمة في نسختها الأخيرة بـ٦٠ كياناً جديداً مشمولاً بالإجتثاث، ليتم الكشف عن جميع أسماء الكيانات المستبعدة في غضون يومين». من جانبه، أعلن رئيس المفوضية فرج الحيدري أنه «بإمكان هذه الكيانات تقديم الطعون في قرارات الاستبعاد أو اللجوء إلى إختيار مرشحين آخرين من خلال هيئتين قضائيتين الأولى مكونة من ثلاثة قضاة والثانية من سبعة». وزاد إن «قرارات التمييز أقوى من قرارات المساءلة ومفوضية الإنتخابات» حسب تعبيره

وكانت مفوضية الإنتخابات أعلنت في وقت سابق أن هيئة المساءلة والعدالة أرسلت للمفوضية قائمة بأسماء ٤٩٩ من المرشحين المشمولين بقانون الهيئة وكان من بينهم نساء. وجاء قرار هيئة المساءلة، بعد نحو أسبوع على خطوة مماثلة بحق رئيس كتلة «الحوار الوطني» صالح المطلك، على خلفية «ارتباطه بحزب البعث» المنحل والمحظور دستورياً.

الى ذلك نددت هيئة المساءلة والعدالة بما وصفته بـ»التدخل السافر» من قبل ممثل الأمم المتحدة في العراق آد ميلكرت في شؤون المؤسسات الدستورية. وكانت وسائل إعلام نسبت للمبعوث الأممي دعوته لمفوضية الإنتخابات العراقية بعدم شطب الأسماء المشمولة بقانون المساءلة من المرشحين للانتخابات النيابية المقبلة. وقالت الهيئة في بيان لها أنه «في الوقت الذي كانت تنتظر الهيئة أن تقوم الأمم المتحدة بدور حيادي في العراق يعزز بناء دولة المؤسسات الدستورية ويساعد على دعم هذه المؤسسات دعماً أخلاقياً واضحاً، وأن يكون لـ «ميلكرت» وممثلية الأمم المتحدة في العراق دوراً في حث دول الجوار الإقليمي على عدم التدخل في شؤون العراق واحترام أمنه وسيادته وحياة مواطنيه باعتبار ذلك من صميم واجباتها القانونية والأخلاقية، نتفاجأ بأنها تتدخل في عمل المؤسسات لبلد ذو سيادة وتحكمه قوانين نافذة صوّت عليها الشعب» وفق البيان.

وأشارت الهيئة إلى أن «دعوة ممثل الأمم المتحدة يجب أن لا تكون تشجيعاً للقفز على القوانين النافذة لأن ذلك سيجعل الفوضى تعم مؤسسات الدولة وهذا ما لا يجب أن تقبل به المنظمة الأممية وممثلها». كما أوضحت «أنها تحتفظ بحقها القانوني في الرد بالطريقة القانونية المناسبة على أي تدخل في شؤون عملها ومن أي جهة كانت وفق السياقات التي يكفلها الدستور والقوانين النافذة في البلد».

من جهته، رفض مسؤول لدى بعثة الامم المتحدة تاكيد الطلب الى المفوضية شطب الاسماء قائلا ان مسؤولي البعثة ورئيسها «يتحركون للتقريب بين وجهات النظر فقط» مشيرا الى لقاء بين ميلكرت ومجلس المفوضية العليا للانتخابات يوم السبت».

كما عبرت الهيئة عن املها بان يكون لممثلية الامم المتحدة «دورا في حض دول الجوار الاقليمي على عدم التدخل في شؤون العراق واحترام امنه وسيادته وحياة مواطنيه، لا ان تتدخل في عمل مؤسسات بلد تحكمه قوانين نافذة صوت عليها الشعب». واوضحت ان «دعوة ممثل الامم المتحدة لا يجب ان تكون تشجيعا للقفز على القوانين النافذة وهيئة المساءلة والعدالة تعتبر دعوة الامم المتحدة تدخلا في الشأن العراقي».

وقد اقر البرلمان تشكيل هيئة تمييز تتولى النظر بقرارات «المساءلة والعدالة»، مكونة من سبعة قضاة رشحهم مجلس القضاء الاعلى. ويحظر الدستور اي نشاط او ترويج لحزب البعث المنحل. يشار الى وجود حوالى ٦٥٠٠ مرشح الى الانتخابات من ضمنهم ٨٦ حزبا و١٢ ائتلافا.

آخر ٤٠٠٠ جندي للمارينز يحزمون أمتعتهم للرحيل من قاعدة الأسد

بغداد / المدى

يحزم جنود «المارينز» جنود البحرية الأميركان الذين خاضوا معارك شرسة، في مناطق واسعة من البلد أمتعتهم استعداداً للرحيل.

واكتفت وكالة الأسوشييتد برس بحسب تقرير لها بالإشارة الى أنهم من أوائل الجنود الذين شاركوا في الحرب عام ٢٠٠٣، والذين ساعدوا في تحويل الكثيرين الى حلفاء في القتال ضد القاعدة. وسيكون رحيل هذه الموجة من الجنود كما تفيد المصادر الأميركية الوجبة الرئيسة الأولى لانسحاب القوات الأميركية الذي يبدأ الآن ويستكمل عند نهاية السنة. وذكرت أن القوات الأميركية في العراق خاضت الحرب الأطول منذ حرب فييتنام.

وكان المارينز في ذروة حضورهم في العراق خلال سنة ٢٠٠٨، ويناهز عددهم ٢٥٠٠٠ جندي، لم يبق منهم حتى الآن غير ٤٠٠٠ سلموا المسؤولية الأمنية الى الجانب العراقي السبت الماضي. وأشارت المصادر الى أن أغلب المارينز كانوا موجودين غربي البلاد بمحافظة الأنبار، منتشرين في صحرائها الواسعة حتى الحدود.

وقال اللواء ريك تريون قائد المارينز في العراق: إن الأمن والاستقرار يسمحان الآن بمغادرة قواته، وأنْ ليس هناك حاجة الى جنود المارينز في المواقع التي يوجدون فيها الآن.

يشار الى أن (البنتاغون) وزارة الدفاع الأميركية قررت أن تعزز قواتها الموجودة في أفغانستان بقوات سورج إضافية على غرار القوات التي وصلت الى العراق عام ٢٠٠٧. وحسب التقرير فإن ذروة هذه القوات في أفغانستان ستكتمل هذا الصيف، ولهذا فإن البنتاغون تستعجل خروج المارينز من العراق.

وأوضحت المصادر العسكرية الأميركية أن أكثر من ٤٠ بالمائة من قتلى قوات التحالف، قضوا خلال سنتي ٢٠٠٤ و٢٠٠٦ في معارك خاضها الأميركان في محافظة الأنبار عبر صحاريها الممتدة نحو سوريا والأردن والمملكة العربية السعودية. ومن جنود المارينز وحدهم قتل نحو ٨٥١ جندياً.

وتستعد قوافل المارينز في قاعدة الأسد البحرية، غرب بغداد بمسافة ١٠٠ كيلومتر للانطلاق في رحلة المغادرة. ويذكر الكثيرون من جنود المارينز الذين تحدثوا وفقا للتقرير عما أسموه بالقتال الوحشي في الفلوجة والرمادي وقالوا إن حربهم في الفلوجة سنة ٢٠٠٤ كانت أشرس من حروب فييتنام، ثم تأتي بعدها في القسوة معارك الرمادي مركز محافظة الأنبار.

وتقول مصادر جنود المارينز إنهم وجدوا أنفسهم بلا عمل تقريباً بعد تطبيق الاتفاقية الأمنية الموقعة بين العراق والولايات المتحدة. لكن سياسيين وزعماء عشائر في الأنبار كانوا قد حذروا من أن متمردي القاعدة سيجدون الفرصة أسهل بالعودة الى ملاذاتهم السابقة من دون وجود القوات الأميركية.

إعدام علي حسن المجيد في غضون أيام

ترجمة / المدى

علي حسن المجيد، المسؤول الاكثر بغضاً في حكومة صدام، سيتم اعدامه في غضون ايام، وفق ما اعلنه وكيل وزارة العدل العراقية، وذلك بعد صدور الحكم الرابع لاعدامه، يوم الاحد الماضي في قضية حلبجة التي امر باستخدام الاسلحة الكيمياوية عام ١٩٨٧ ضد سكانها.

واعلن وكيل الوزارة ان تنفيذ حكم الاعدام اصبح وشيكا بالمجيد وسنقوم بتسلمه من معسكر الاعتقال الاميركي الذي وضع فيه منذ ستة اعوام.

وعلمت صحيفة غارديان، ان مركز الاعتقال الاميركي ذلك سيبقى مفتوحاً حتى شهر آب المقبل، بالرغم من وجود خطة سابقة لاغلاقه نهاية عام ٢٠٠٩، كجزء من اتفاق امني ما بين بغداد وواشنطن. وصرح وكيل وزارة العدل ان تمديد برنامج معسكر الاعتقال المعروف باسم «كروبر» لاسباب امنية وكان الرئيس الاميركي اوباما قد تحدث شخصياً عن ضرورة غلقه وانهاء النظام المستخدم في العراق، حيث يتم اعتقال المشتبه بهم من قبل القوات الاميركية مع تقديم القلة للمحاكمة.

وقال وكيل وزارة العدل ايضاً: لقد طلبنا التأجيل لاننا نفتقد العدد الكافي من الاداريين لكافة السجون ، ونحن ما نزال ندربهم ونضع الخطط لتسلم البقية من المعتقلين في شهر آذار المقبل.

وتحدث للصحيفة ايضا مسؤول آخر عن استخبارات وزارة الداخلية (حسين كمال) قائلاً: ان تأجيل اغلاق (كروبر) لعدم توفر اماكن كافية في السجون العراقية، وايضا بسبب قلة المحاكم القضائية.

ومن بين السجناء الاخرين لدى الامريكيين في معسكر كروبر، داخل قاعدة فيكتوري، وزير الخارجية السابق طارق عزيز، الذي تم نقله الى مستشفى اميركي بعد اصابته بجلطة قلبية ادت الى شلل جزئي، وعدم قدرته على الكلام.

ومن المؤمل ان ينقل عزيز ومسؤولون عراقيون سابقون الى معسكر، اميركي-عراقي في معسكر التاجي، وهي قاعدة عسكرية شمال بغداد، والتي ستضم ايضاً معتقلين يعتبرون بالنسبة للاميركيين «من الخطر اطلاق سراحهم وتسليمهم الى المسؤولين الاميركيين» وفي معسكر التاجي اليوم (٢٩) شخصاً من انصار نظام صدام وسينضم اليهم الاخرون بعد نقلهم من كروبر.

وما يزال رئيس الوزراء، نوري المالكي يشن حملة على البعثيين السابقين الذين يشكلون خطراً على الحكومة.

عن الغارديان

بترت ساقه وجعلته شبه ضرير

كان يزرع العبوات الناسفة وهو صبي

ديالى / المدى

من زرع حصد، وانا زرعت الشر بجوار منازل وشوارع بلدتي الصغيرة الهادئة، وكنت أراقب كيف تفتك ما زرعته يداي من عبوات ناسفة بأجساد الابرياء، لكن في نهاية المطاف جاء عقاب السماء ودفعت الثمن غاليا»، بهذه الكلمات يصف (هاشم) شاب في مطلع الثامنة عشرة من عمره كيف تحول من زارع للعبوات إلى معوق أسير عكازته وشبه ضرير.

وقال هاشم بحسب وكالة (شينخوا) وهو يسير بمساعدة عكازة حديدية للوصول إلى مقر منظمة انسانية توزع مواد غذائية على العائلات الفقيرة في منطقة التحرير جنوبي بعقوبة مركز محافظة ديالى، وعلامات الندم واضحة عليه «إن ما اصابني بسبب ما زرعته يداي من شر للآخرين»، مبينا انه انتمى في سن مبكرة للجماعات المسلحة. وأضاف هاشم «كنا مجموعة من الصبية الصغار في بداية عام ٢٠٠٥ نحضر دروس توعية دينية في منازل تقع في اطراف مدينة بعقوبة، يلقي فيها رجال متدينون خطبا ودروسا تبين اهمية الجهاد في سبيل الله». واضاف هاشم «ثم تطور الامر إلى العمل الميداني وتم اسناد مهمة ايصال عبوات ناسفة موضوعة في اكياس إلى نقاط محددة تمثل اهدافا للجماعات المسلحة، اغلبها منازل سكنية أو محال تجارية»، موضحا أن الجماعات المسلحة كانت تراقبهم لتنفيذ هذه المهام».

وأوضح هاشم أن مسؤولي الخلايا المسلحة كانوا يفهمون الصبية بأنهم يحملون هذه العبوات للجهاد، مضيفا «نظرا لصغر سني كنت اجتاز نقاط التفتيش سيرا على الاقدام واتنقل بين الاحياء السكنية من دون أن ألفت الانتباه، وما أن اضع العبوة في المكان المحدد حتى اسمع بعدها بدقائق دوي انفجار قوي، وهكذا استمرت الامور لاشهر عديدة». وأكد هاشم أنه وزملاءه الصبية كانوا يقولون في انفسهم أن المستهدف من هذه العمليات هم العملاء. وتابع «كنت أرى ما تفعله العبوات الناسفة باجساد الابرياء وكيف تنهار المنازل فوق رؤوس اصحابها، لكني لم افعل شيئاً لانني لم اكن اعرف الحقيقية آنذاك»، مؤكدا أن الفقر وصعوبة العيش وقلة الوعي جعلته صيدا سهلا لافكار الجماعات المسلحة التي اغرته في بادئ الامر بالمال الوفير ثم ادخلت مفاهيم القتال والعنف في عقله حتى شارك بيده في اذى الاخرين. ويكمل هاشم قصته قائلا «نهاية عام ٢٠٠٦ انفجرت عبوة ناسفة مستهدفة باصاً في ا حد الشوارع بالضاحية الشرقية لمدينة بعقوبة، وكنت استقل هذا الباص، لتقطع شظايا العبوة إحدى ساقيّ وتتسبب في جعلي معاقاً، وارقد في المستشفى أشهراً طويلة لاسمع كل يوم مأساة عشرات الاسر وهي تراقب احباءها وابناءها يقتلون بفعل، ما تفعله العبوات الناسفة التي كنا نضعها بجوار منزل أو محل أو في شارع». ويحلم هاشم أن يعود الزمن للوراء لكي لايفعل ما كان يفعله، مبينا انه خدع كثيرا لقلة وعيه وادراكه، مؤكدا أن هناك العشرات من امثاله، استغلوا بسبب الفقر والحاجة للعمل في صفوف الجماعات المسلحة وانهم بامس الحاجة لمد يد العون لهم وانقاذهم من فقرهم وجهلهم.

من جانبه، أكد العقيد محمود التميمي، مسؤول وحدة أمنية في بعقوبة أن التنظيمات المسلحة استغلت الظروف المعيشية الصعبة وقله الوعي الثقافي للكثير من الصبية والشباب لكي يسقطوا في شبكاتها ويكونوا اداة لتنفيذ مآربها في زعزعة الامن والاستقرار، موضحا أن الاجهزة الامنية اعتقلت الكثير ممن يقومون بزرع العبوات الناسفة واغلبهم من صغار السن مقابل مبالغ مالية زهيدة. ودعا التميمي إلى ضرورة ايجاد استراتجية لدى ادارة المحافظة ومجلسها في دعم الاسر الفقيرة وتوعية المجتمع بضرورة مخططات الجماعات المسلحة الرامية لاستغلال الصبية والشباب في اعمال عنف تؤدي إلى ازهاق الارواح وتدمير كل معاني الحياة.

فيما قال الباحث الاجتماعي ظافر اللهيبي: إن قصة الشاب هاشم «تعطي حقيقة مؤكدة مدى الضرر الذي يخلفه عدم التعلم والفقر في انحراف مسيرة الانسان من جادة الصواب إلى ارتكاب الاعمال الشنيعة». وأوضح أن الجماعات المسلحة استغلت فقر الحال للكثير من الصبية والشباب لكي تجندهم وفق افكارها، فاصبحوا اداة طيعة تنفذ ما يطلب منهم، وهنا تكمن خطورة الامر، مبينا أن المؤسسات التربوية والحكومية ومنظمات المجتمع المدني تقع عليها مسؤولية وطنية في ايضاح اهمية الابتعاد عن العنف والعمل على اعادة من ترك مقاعد الدراسة لقطع الطريق امام الجماعات المسلحة. فيما قال القيادي في قوات الصحوة محمد المجمعي:إن افراد من قواته اعتقلوا منتصف اذار عام ٢٠٠٧ صبيا لايتجاوز عمره ١٥ عاما، كان ينوى وضع عبوة ناسفة بجوار منزل سكني في منطقة السراي شمالي بعقوبة». وأوضح أنه اثناء التحقيق معه تبين انه يقوم بهذا الفعل مقابل ٢٥ الف دينار عراقي فقط (حوالي ٢١ دولارا) ، مضيفا ولدى التدقيق في المعلومات عن هذا الصبي تبين انه ينتمي إلى اسرة فقيرة جدا، وكان الصبي يفعل أي شي مقابل الحصول على المال لاجل سد جوع اسرته. يذكر أن تنظيم القاعدة يستخدم الصبية والنساء في العديد من عملياته لكونهما لايجلبان الشك والريبة لدى الاجهزة الامنية.